

## نائب يفضح وزير الداخلية: لماذا تراجعت عن طرد شركة سيركو ؟



وجه عضو في مجلس النواب سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية يستوضح فيه عن مصادفته على إنهاء عمل شركة سيركو البريطانية في العراق ثم لاحقاً تصويته في مجلس الوزراء لصالح التجديد لها لاحقاً.

وتخضع الأجواء العراقية لسيطرة شركة "سيركو" البريطانية منذ عام 2011، حيث تم توقيع عقد مع الشركة لمدة 10 عاماً.

وكانت لجنة برلمانية شكّلت للتحقيق بملاسات اغتيال أبو مهدي المهندس والجنرال قاسم سلیماني خلصت للتوصية بإنهاء العقد مع الشركة البريطانية التي كانت تسيطر على الأجواء العراقية أثناء تنفيذ العملية من قبل الطيران الأمريكي.

وأصدر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها في نينوى، بتاريخ 16 آب 2021، قراراً نص على "تولي المدير العام للشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية، التعاقد مع شركة (سيركو) لمراقبة الحركة الجوية لمدة سنة واحدة، حداً أقصى، تبدأ من تاريخ توقيع العقد".

وانثار التجديد لشركة سيركو البريطانية لإدارة الأجواء العراقية انتقادات سياسية وبرلمانية شديدة.

[اقرأ: مراقبو الأجواء العراقية يتهمون شركة بريطانية "سهلت" اغتيال المهندس وسليمانى](#)

وبحسب وثيقة حصل عليها "عراقي24"، فقد طلب النائب احمد الربيعي من وزير الداخلية عثمان الغانمي بيان التناقض في موقفه بشأن شركة سيركو البريطانية وسطوتها على الأجواء العراقية.

وقال الربيعي، بحسب الوثيقة، "ناك لجنة تحقيقية تم تشكيلها من مكتب رئيس الوزراء على اثر حادثة المطار والمتكونة برئاسة برئاستكم وعضوية قيادة الدفاع الجوي، والاستخبارات العسكرية، وقائد القوة الجوية، وجهاز الامن الوطني، ومكتب رئيس الوزراء، وجهاز المخابرات، وهيئة الحشد الشعبي، وسلطة الطيران المدني، وشركة الملاحة الجوية، والتي كان من ضمن مقررات هذه اللجنة التحقيقية (انهاء خدمات شركة سيركو العاملة في الملاحة الجوية واستبدالها بكوادر وطنية) ومدور كتاب وزارة الداخلية .. المتضمن انهاء اعمال شركة سيركو في العراق".



العدد : ٣٠٠  
التاريخ : ١١ / ٥ / ٢٠٢٢

(هام و عاجل جداً)

السيد وزير الداخلية المحترم.

م / سؤال برلماني

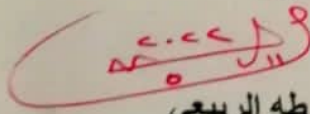
تحية طيبة...

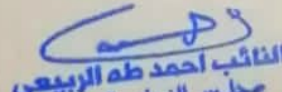
استناداً الى المادة (61 - سابقاً) من الدستور والمادة (29) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (13) لسنة 2018 والمادة (50) من النظام الداخلي لمجلس النواب , يرجى الإجابة كتابياً عن الاسئلة البرلمانية التالية:

الاسئلة :-

هناك لجنة تحقيقية تم تشكيلها من مكتب رئيس الوزراء بموجب الأمر ذي العدد (ك. ر. و. س. د/96/57) في (8 / 1 / 2020) على أثر حادثة المطار والمتكونة برئاسة السيد وزير الدفاع الجوي ، والاستخبارات العسكرية ، وقائد القوة الجوية ، وجهاز الامن الوطني ، ومكتب رئيس الوزراء ، وجهاز المخابرات ، وهيئة الحشد الشعبي ، وسلطة الطيران المدني ، وشركة الملاحة الجوية ، والتي كان من ضمن مقررات هذه اللجنة التحقيقية ( إنهاء خدمات شركة سيركو العاملة في الملاحة الجوية واستبدالها بكوادر وطنية ) وصدر كتاب وزارة الداخلية / مكتب الوزير ذي العدد (10627) في (20 / 3 / 2021) ( سري وشخصي ويفتح بالذات ) والمرسل إلى مكتب رئيس الوزراء / السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة والمعطوف على كتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد ( 356 ) في (28 / 1 / 2020) المتضمنين إنهاء أعمال شركة سيركو في العراق . وبصفتكم رئيسا للجنة أنفة الذكر و انكم سبق و ان صادقتم على توصياتها خصوصا فيما يتعلق بإنهاء أعمال شركة سيركو في العراق ، ورغم المحاذير الامنية والمتعلقة بسيادة و امن العراق ، يرجى بيان اسباب توقيعكم على قرار مجلس الوزراء رقم ( 286 ) في (2021/8/16) والمتضمن منح المدير العام للملاحة بالحق بالتعاقد مع شركة سيركو . كما يرجى اعلامنا في حال وجود قرار آخر من القيادات الأمنية غير القرار الذي ذكرناه آنفاً ، فإذا لم يكن هناك قرار آخر ، كيف يتم إلغاء القرارات الهامة و اعادة التعاقد مع هذه الشركة المتهمه بحادثة المطار والمخالفة لالتزاماتها التعاقدية الأخرى ؟

للتفضل بالاطلاع واجابتنا خلال 15 يوم من تاريخ استلام كتابنا هذا وفقا للمادة (15- اولا) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته ... مع التقدير .

  
احمد طه الربيعي  
عضو مجلس النواب

  
النائب احمد طه الربيعي  
مجلس النواب العراقي

نسخه منه :-

- السيد رئيس مجلس النواب المحترم للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- السيد النائب الاول لرئيس مجلس النواب المحترم للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- السيد نائب رئيس مجلس النواب المحترم للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- للحفظ .

وتابع النائب "وبصفتكم رئيسا للجنة آنفه الذكر وانكم سبق وان صادقتم على توصياتها خصوصا فيما يتعلق بإنهاء اعمال شركة سيركو في العراق، ورغم المحاذير الامنية المتعلقة بسيادة وامن العراق، يرجى بيان اسباب توقيعكم على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 6/8/2021 والمتضمن منح المدير العام للملاحة بالحق بالتعاقد مع شركة سيركو".

واديّ الخلاف الشديد على التجديد للشركة البريطانية الى تغيير ثلاثة مدراء عامين خلال بضعة أشهر بهدف توقيع العقد.

واتهم رئيس الوزراء بممارسة ضغوط كبيرة على وزير النقل لتوقيع العقد لكنه اخفق بذلك الامر الذي دفعه الى استبدال مدير هيئة الملاحة ومنحه تخويلاً شخصياً بتوقيع العقد مع الشركة البريطانية.

ومؤخرا، أصدر مجلس الدولة قراراً ألغى فيه العقد الذي ابرمته شركة الخدمات الملاحية مع شركة سيركو البريطانية لإدارة الأجواء العراقية.

وأصدر مجلس الدولة قراره المرقم 2022/18 بتاريخ 9 / 3 / 2022 والذي نص على ما يلي: "لا يجوز لمدير عام لشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية توقيع العقود او اتفاقية شراكة الا بناء على تخويل من مجلس الإدارة".

[اقرأ: وزير النقل يوجّه ثاني صفقة للكاطمي بقرار جديد ضد "سيركو"](#)

[اقرأ: قرار قضائي بحج الكاطمي بإلغاء "صفقة سيركو" بعد اشهر من ابرامها](#)